



ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: <https://eduj.uowasit.edu.iq>



Lect. Najat Khairallah
kadhim

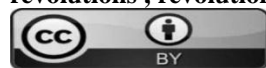
University of Baghdad
/ Ibn Rushd College of
Education for
Humanities

Email:

Na19jat77@gmail.com

Keywords:

Politics , Iranian
politics , Morocco,
revolutions , revolution



Article info

Article history:

Received 10.Sep.2025

Accepted 15.Oct.2025

Published 28.Nov.2025



Iranian Policy Towards the Maghreb Countries: A Study In the Algerian model

A B S T R A C T

The Maghreb region is one of the most important regions in the Arab world, and many countries around the world seek to direct their policies toward this region due to its strategic and economic importance. The countries of this region are close to Europe, and some of them possess vast quantities of oil, such as Algeria and Libya. After the Islamic Revolution in 1979, Iran moved to establish relations with these countries, out of a desire to extend its influence toward the Maghreb. Iranian interest in them increased, especially after the deterioration of its relations with many countries of the Arab Mashreq.

The importance of this study stems from the fact that, after the American pressure on it because of its nuclear program, Iran began seeking to change its policy toward many countries of the world, including the countries of the Maghreb. It began to seek to develop its relations with these countries on all political, economic, and cultural levels, in a way that meets the ambitions of its interests in this region

The study hypothesis is based on the fundamental point that Iranian openness towards the Maghreb region, especially Algeria, is an attempt to break the Western and American siege on it and to gain the favor of the countries of this region in supporting it and achieving its goals and future aspirations.

© 2025 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol61.Iss3.5099>

السياسة الإيرانية تجاه دول المغرب العربي دراسة في النموذج الجزائري

م . نجاة خيرالله كاظم

جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية

الملخص:

تعد منطقة المغرب العربي من المناطق المهمة في العالم العربي وتسعى الكثير من دول العالم لتوجيه سياساتها إلى هذه المنطقة لما تمتلكه من أهمية استراتيجية واقتصادية فحول هذه المنطقة قريبة من أوروبا وبعض دولها تمتلك كميات هائلة من النفط كالجزائر، وليبيا وقد اتجهت إيران بعد قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ إلى إقامة علاقات مع دولها؛ وذلك رغبة منها في مد نفوذها نحو المغرب العربي وزاد الاهتمام الإيراني بها لا سيما بعد تدهور علاقاتها مع الكثير من دول المشرق العربي وتنطلق أهمية هذه الدراسة لأن إيران نتيجة التصيق الأمريكي عليها من جزاء برنامجها النووي بدأت تسعى إلى تغيير سياستها تجاه الكثير من دول العالم، ومنها دول المغرب فقد أخذت تسعى إلى تطوير علاقاتها مع هذه الدول وعلى الأصددة السياسية والاقتصادية والثقافية كافة بما يليي طموحات مصالحها في هذه المنطقة. أما فرضية الدراسة فتتعلق من نقطة أساسية مفادها أنّ الانفتاح الإيراني تجاه منطقة المغرب العربي ولاسيما الجزائر يرمي لكسر الحصار الغربي، والامريكي عليها والسعي لكسب ودّ دول هذه المنطقة في مسانبتها لها، وتحقيق أهدافها، ونظلمعاتها المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الإيرانية، السياسية، الجزائر، المغرب العربي، الثورات.

أولاً: السياسة الإيرانية تجاه المغرب العربي منذ عام ١٩٧٩

لقد شكل انتصار الثورة الإيرانية في عام (١٩٧٩) مرحلة جديدة في التوجّهات السياسية الإيرانية نحو الدول العربية، وبقدر تعلق الموضوع بسياسة إيران تجاه المغرب العربي، نرى أنّ العلاقات مع أغلب دولها كانت متوترة؛ فعلاقتها مع المغرب كانت مقطوعة وزادت القطيعة عام (١٩٨١) بعد استضافة المغرب لشاه إيران ومع بداية الحرب العراقية الإيرانية عام (١٩٨٠) نرى أنّ معظم الدول العربية وقفت إلى جانب العراق، وعملت المغرب على التصدي لكلّ المحاولات التي عدتها سعياً من إيران لتصدير الثورة، واستمر التوتر في العلاقات (المغربية - الإيرانية) لاسيما بعد إعلان الملك المغربي الحسن الثاني في قمة فاس عام (١٩٨٢) استعداد المغرب إلى جانب الدول العربية لتنفيذ التزاماتها تجاه العراق بموجب معاهدة الدفاع المشترك في حالة عدم استجابة إيران واستمرارها في الحرب، بالموازاة مع ذلك عمد الموقف الإيراني في قضية الصحراء إلى دعم أطروحة الانفصاليين؛ ليزيد من عمق الهوة بين الدولتين ومعلوم أنّ المغرب انشغل دائماً بسلامة، وأمن الخليج العربي فهو يعدّ نفسه معنياً بشكل مباشر بسلامة هذه الدول؛ بفعل الروابط الخاصة التي تربطه بأنظمة المنطقة، وبحكم احتوائها للأماكن الإسلامية المقدّسة كما هو الأمر بالنسبة للمملكة العربية السعودية (الزكريتي، دون تاريخ).

واستمرّ التوتر في العلاقات (الإيرانية - المغربية) بعد سعي إيران بالتعاون مع سوريا عام ١٩٨٦ بفصل المغرب من منظمة المؤتمر الإسلامي على خلفية استقبال الملك المغربي الحسن الثاني لرئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز في

مدينة ايفرن المغربية، وساندت ليبيا ، والجزائر هذه التوجهات إلا أنّ الدبلوماسية المغربية أجهضت هذه المناورة الإيرانية (حامي الدين، ٢٠١٢، صفحة ٢١٥).

لقد كانت السياسة الإيرانية تجاه المغرب بعد الثورة عدائيةً واستمرت هذه السياسة حتى عام ١٩٩١.

أما في ما يتعلق بليبيا فقد اتسمت علاقاتها معها منذ الثورة الإيرانية بالاستمرارية رغم بعض أوقات الفتور التي لم ترتق إلى مستوى التوتر استطاعت الدولتان الحفاظ على علاقتهما برغم بعض الاختلافات في التوجهات الايديولوجية فضلا عن أن هناك عدّة عوامل دعمت التقارب (الإيراني - الليبي) ؛ فالعلاقات (الليبية - الأميركية) كانت تتجه نحو التصعيد لحظة اندلاع الثورة في إيران التي رفضت أميركا الاعتراف بها أيضاً ، وشكل الخلاف مع السعودية ، وبعض دول الخليج العربي في الثمانينيات من القرن المنصرم محور التقاء بين الدولتين، يضاف إلى ذلك توتر علاقات الدولتين مع العراق فمع الخلاف الإيراني العراقي، دعم العراق الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا حتى وصل الدعم إلى تقديم السلاح إلى الجبهة عام (١٩٨٤) وتأسيس إذاعة للجبهة تبث من بغداد، وزاد من تلاقي الدولتين الاتفاق على رفض معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية (مجهول، دون تاريخ).

أما العلاقات (التونسية - الإيرانية) بعد الثورة الإيرانية فقد كانت يشوبها التوتر مثل المغرب ؛ حيث كانت تونس تخشى من علاقات بعض الإسلاميين التونسيين بإيران وكانت تخشى تصدير الثورة ممّا أدى إلى أن تقطع تونس علاقاتها الدبلوماسية مع إيران عام (١٩٨٧) إلا أنها استؤنفت عام (١٩٨٨) إلا أنّ العلاقات ظلّت متأرجحة ، وعلى الرغم من خشية تونس من التمدد الإيراني الشيعي إلا أنّ الاوساط السياسية ، والثقافية التونسية لم تكن متحمّسة لأدبيات الثورة الإيرانية وذلك لاختلاف وجهات النظر بين الجانبين في توجهاتهما الإسلامية ولاسيما مع حزب النهضة التونسي بقيادة راشد الغنوشي (الزاوي، ٢٠١٢، صفحة ٢١١).

كما لم تكن السياسة الإيرانية تجاه المغرب العربي منذ الثورة الإيرانية حتى عام (١٩٩١) سياسة مبنية على التفاهم ، والمصالح المشتركة مع هذه الدول حيث كانت العلاقات متوترة معها.

ثانياً: السياسة الإيرانية تجاه المغرب العربي بعد عام ١٩٩١

لقد شكل عام (١٩٩١) بداية نظام دولي جديد تقوده الولايات المتحدة ومهيمنة عليه لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبدأت الولايات المتحدة تلعب دوراً مسيطراً على الشرق الأوسط لاسيما بعد حرب الخليج الثانية عام (١٩٩١) فضلاً عن بداية التسوية بين اسرائيل وبعض الدول العربية هذا الوضع الدولي شجع إيران إلى السعي لإيجاد منافذ جديدة لسياستها خارج منطقة المشرق العربي والتوجه إلى بناء علاقات مع دول المغرب العربي بما يحقق المصالح ، والأهداف الإيرانية (الزاوي، ٢٠١٢، صفحة ٢٠٨).

لقد أعيدت العلاقات الإيرانية المغربية في عام ١٩٩١ نتيجة التغييرات الإقليمية ، والدولية التي حدثت خلال هذه الفترة وبدأت السياسة الإيرانية تسعى إلى تقديم تجربة إسلامية ناجحة على المستويات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية. إنّ الصراع بين المحافظين ، والاصلاحيين الإيرانيين أدت إلى تفاعلات بين القوى السياسية الإيرانية أدت إلى إيجاد دينامية داخلية انعكست على صورة إيران في الخارج ، ولقد ساهم وصول الرئيس هاشمي رفسنجاني ، ومحمد خاتمي للسلطة واتباعهما سياسة الانفتاح نحو دول الجوار في تعزيز العلاقات العربية الإيرانية ليس في المشرق العربي وإنما تجاه دول المغرب العربي ، وشهدت العلاقات المغربية الإيرانية مزيداً من الانفتاح السياسي إذ حصل نوع من التقدم من جانب إيران في ما يتعلق بقضية الصحراء عندما جمّدت اعترافها بجبهة البوليساريو ، ودعمت إيران هذا الموقف من خلال قرارات الامم المتحدة في المقابل إقرار المغرب بأحقية إيران بامتلاك الطاقة النووية السلمية وقد كان السبب أيضاً في

تطور العلاقات الإيرانية المغربية هو التدهور في العلاقات الإيرانية الجزائرية وذلك عقب اتهام الجزائر لإيران بالتدخل في شئونها الداخلية (الزاوي، ٢٠١٢، صفحة ٢٠٩).

وكما أن إيران حاولت خلال التسعينيات من القرن العشرين إلى تعزيز روابطها مع دول المغرب العربي ؛ وذلك بسبب الازمات التي كانت تواجهها مع دول المشرق العربي، وقد تطورت العلاقات الإيرانية المغربية فعلى الصعيد السياسي سجّل حراك دبلوماسي بين الرباط ، وطهران عكسته الزيارات المتبادلة على مستوى عالٍ بدايةً من وزير الخارجية الإيراني الأسبق (علي أكبر ولايتي) عام ١٩٩٧ زيارة رئيس البرلمان الإيراني السابق "مهدي كروبي" للمغرب ولقائه بالمسؤولين المغاربة ولتعزيز أوأصر العلاقات بين البلدين قام الوزير الأول المغربي الأسبق (عبد الرحمن اليوسفي) في عام ٢٠٠١ إلى إيران واستمرت الزيارات بين مسؤولي البلدين على مستويات عالية ؛ إذ زار وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي المغرب في عام ٢٠٠٤، ووزير الخارجية المغربي محمد بن عيسى في عام ٢٠٠٦ والتقى بالرئيس الإيراني أحمد نجاد ، وتلت هذه الزيارة وصول وزير الخارجية الإيراني منوشهر منقي إلى المغرب ، وتوقيعه مع نظيره المغربي مذكره تفاهم تشمل إقامة آليات للمشاركة السياسية (حامي الدين، ٢٠١٢، صفحة ٢١٢).

لقد تطورت العلاقات الاقتصادية بين البلدين ولاسيما في قطاعات (التجارة، تشجيع الاستثمارات، الصناعة، النقل الجوي...) . أما اجتماعات اللجان المشتركة بين البلدين، فإن آخر اجتماع يعود إلى عام ٢٠٠٤ بحيث تابحت الطرفان إمكانية إحداث مجلس أعمال مغربي إيراني وإطلاق مشاريع مشتركة في المجال الصناعي وباقي القطاعات الإنتاجية وعلى المستوى التجاري شهدت المبادلات التجارية نمواً مطرداً منذ ٢٠٠٣ ؛ بحيث بلغت قيمة المبادلات التجارية ٠,٧ مليون درهم وانتقلت إلى ٢,٧٤ مليون درهم، لترتفع إلى ما يزيد عن ٨ مليون درهم في سنة ٢٠٠٦، وسجّل الميزان التجاري عجزاً لصالح إيران بفعل ارتفاع حجم الواردات الإيرانية التي يأتي على رأسها النفط في مقابل انخفاض قيمة الصادرات المغربية والمكونة أساساً من مادة الفوسفات .

ولم يقتصر التعاون (المغربي - الإيراني) على المجالات السياسية والاقتصادية وإنما شمل المجال الثقافي إذ تمّ التوقيع على مذكرات تعاون في المجال العلمي، والتعاون بين الجامعات الإيرانية والمغربية وإقامة المعارض في المغرب ، والمشاركة في دور النشر التي تقام في المغرب، وكذلك تنظيم أسبوع السينما الإيرانية في المغرب (حامي الدين، ٢٠١٢، صفحة ٢١٣).

وفي أعقاب الأزمة الكلامية التي نشبت بين إيران والبحرين عقب تصريحات (ناطق نوري) أحد المسؤولين الإيرانيين بأنّ البحرين جزء من التراب الإيراني واعتبرها الولاية الإيرانية الرابعة عشر، جعل المغرب كغيره من الدول العربية والإسلامية يدين التصريحات الإيرانية وعدّها تهديداً لأمن ، واستقرار ، واستقلال ، وسيادة البحرين. هذا السبب فضلاً عن أسباب أخرى خاصة التقارير التي تحدّثت عن دعم إيران لحركة التشيع في المغرب، جعل المغرب يقطع علاقاته الدبلوماسية مع طهران إثر صدور بيان من وزارة الخارجية المغربية يوم الجمعة ٦ اذار ٢٠٠٩، ومما جاء في البيان أنّ هناك نشاطات للسلطات في طهران، وبخاصة من طرف البعثة الدبلوماسية الإيرانية بالرباط، تستهدف الإساءة للمقومات الدينية الجوهرية للمملكة المغربية، والمساس بالهوية الراسخة للشعب المغربي ووحدة عقيدته ومذهبه المالكي وظلت العلاقات بين البلدين على هذا الوضع رغم الزيارة التي قام بها الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية يوسف العمراني إلى طهران في عام ٢٠١٢ للمشاركة في أشغال القمة السادسة عشر لرؤساء دول ، وحكومات عدم الانحياز . وتعد هذه المرّة الأولى التي يحضر فيها مسؤول مغربي رفيع المستوى بعد قطع العلاقات بين البلدين في ١١ اذار ٢٠٠٩ ، وعدّ المراقبون أنّ حضور العمراني إلى طهران خطوة في الاتجاه الصحيح لتقليل هوة الخلاف بين المغرب وإيران وكذلك اللقاء الذي جمع رئيس وزراء المغرب (عبدالإله بن كيران) ووزير الخارجية الإيراني في القاهرة على هامش انعقاد مؤتمر (القمة

الإسلامية) يوم ٢٠١٣/٢/٩، والذي شكل سابقة في التلويح بالنية في عودة العلاقات. واستقبال الأمير (مولاي رشيد) شقيق الملك (محمد السادس) يوم ٢٠١٤/٢/٧، (محمد علي لاريجاني)، رئيس مجلس الشورى الإيراني.

تأكدت بوادر الانفراج في العلاقات بين البلدين مع دعوة المغرب إيران في شهر كانون الثاني ٢٠١٤ إلى حضور اجتماع (لجنة القدس) في مدينة (مراكش)، ورغم أنه كان متوقفاً حضور (جواد ظريف) وزير الخارجية الإيراني لاجتماعات اللجنة برئاسة العاهل المغربي الملك (محمد السادس)، والإعلان خلال وجوده بمراكش عن عودة هذه العلاقات، إلا أنّ التباسات جعلت التمثيل الإيراني على مستوى سفيرها لدى منظمة التعاون الإسلامي (حامد رضا دهقاني)، والذي أدلى بتصريحات لقيت ارتياحاً لدى الرباط.

مبادرة إعادة العلاقات والتي جاءت من (جواد ظريف) وزير الخارجية الإيراني والذي طالب نظيره المغربي بإعادة فتح سفارتي البلدين في كل من الرباط وطهران.. وكان من المفترض بحسب اتفاق الطرفين إعادة العلاقات الدبلوماسية ابتداءً من ٢٠١٤/٢/٥ (البطيوي، ٢٠٠٩).

وفي واقع الأمر، فإن تلك المؤشرات أو التحركات من جانب كل طرف تجاه الآخر، والتي تعطي انطباعاً بقرب عودة العلاقات المغربية – الإيرانية، كان يقف وراءها عدد من الدوافع والأسباب (دون مؤلف، ٢٠١٤):

الأول: تغير القيادة الإيرانية مع مجيء الرئيس (حسن روحاني) إلى الحكم خلفاً لسلفه «أحمدي نجاد»، حيث يسعى (روحاني) إلى اتباع سياسة أكثر انفتاحاً وأقل تحفظاً في علاقاتها الخارجية، من أجل التخلص من العزلة الدولية التي عانت منها واستعادة الحضور الذي فقدته إقليمياً ودولياً على مدى أكثر من ثلاثة عقود، وهو ما لن يتحقق إلا إذا تصالحت مع المجتمع الدولي من ناحية (بالتوصل إلى اتفاق حول أزمة برنامجها النووي) واستعادت علاقاتها مع دول الجوار (القريب والبعيد) من ناحية ثانية .

الثاني: التحسن البطيء في العلاقات الإيرانية – الخليجية ، التي تعدّ دافعاً لإنهاء التوتر المغربي – الإيراني .

الثالث: المغرب في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، والتي أدخلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في حالة من الانكماش السياسي والاقتصادي وهكذا أصبح مطالباً أن يعيد نظره في سياسة الابتعاد عن الشرق الأوسط، كما أنّ أوضاع الشرق الأوسط تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد المغربي من جهة سعر البترول، إذ ليس من مصلحة المغرب أن تشتعل منطقة الشرق الأوسط بحروب إقليمية مما تؤثر بشكل سلبي على أسعار المحروقات والوضع الاقتصادي للبلاد، وبالتالي على وضعية الحراك الاجتماعي والسياسي بالبلاد.

وإذا كان ما سبق يشكل الدوافع المحركة للبلدين في اتجاه عودة العلاقات بينهما فإن ثمة شرطين وضعتهما الرباط لإمكان عودة مياه العلاقات إلى مجاريها مع طهران كون الأخيرة هي الأشد حرصاً على عودة العلاقات بين البلدين، والشرط الأول هو أن تتبنى إيران موقفاً صريحاً تتعهد فيه بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وبناء علاقات ثقة مع الجوار، والكف عن استخدام الصراعات الدينية لأهداف سياسية.

والشرط الثاني الذي تضعه الرباط هو احترام طهران لسيادة دول الخليج قبل إعادة العلاقات معها، إضافة إلى مراعاة مبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو: ما مدى تأثير عودة العلاقات بين المغرب وإيران على علاقات الرباط ودول الخليج العربية؟

إن إجابة هذا السؤال يمكن أن نجدها عند رئيس الوزراء المغربي (عبدالإله بن كيران)، وذلك حين أكد العلاقات الوطيدة التي تربط بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، حيث أوضح أن أي تعاون بين الرباط وطهران لن يكون على حساب العلاقة مع دول مجلس التعاون الخليجي، فالمغرب يعمل على تقوية علاقته بدول المجلس وتنميتها بصورة دائمة.. كما أنّ العلاقة بين المغرب والسعودية علاقة استراتيجية وغير قابلة للمراجعة.. وأي علاقة مع طهران لن تكون على حساب العلاقة مع دول الخليج العربي، وسفارة إيران بالمغرب لا تزال مغلقة، وقرار الرباط بقطع العلاقات مع طهران كان بسبب تدخلات الأخيرة في الشؤون الداخلية لبعض الدول الخليجية (دون مؤلف، ٢٠١٤).

أما ما يتعلق في موريتانيا فإنّ أي علاقات لم تكن بينها وبين إيران منذ عام ١٩٧٩ ولم يجرِ عليها أي تحسن لاسيما في التسعينيات من القرن المنصرم وذلك بسبب علاقات التطبيع الموريتاني الاسرائيلي فجأة في العام ١٩٩٥ انتهت بقرار قطع العلاقات نهائيا من قبل نواكشوط في ٢٢ / ٣ / ٢٠١٠ م ، بعد سلسلة من التراجعات الدبلوماسية احتجاجا على الحرب الصهيونية على غزة في العام ٢٠٠٩ بإغلاق السفارة الاسرائيلية بنواكشوط وتعليق عملها ثم طرد موظفيها في كانون الثاني ٢٠٠٩ إلى أن أعلنت وزيرة الخارجية الموريتانية "ألناها بنت حمدي ولد مكناس" أن بلادها قد قطعت "نهائيا" علاقاتها مع "إسرائيل"، ردا على اتهامات المعارضة للحكومة بأن العلاقات التي تم تجميدها ما زالت قائمة، وأن نظام الرئيس ولد عبد العزيز "يضلل الشعب الموريتاني، ويتكتم على هذه العلاقات ، واستغلت إيران التوتر وقطع العلاقات بين اسرائيل وموريتانيا وقامت بتوجه سياستها تجاهها و استطاعت إيران كسب الساسة الموريتانيين في الوقت الذي كانت موريتانيا تحتاج إلى كل أشكال الدعم السياسي وإعادة ترميم البنية التحتية للدولة ممّا وفّر الارضية المناسبة للتمدد الإيراني (عبد الودود، دون تاريخ).

ولتعزيز العلاقات الإيرانية الموريتانية جاءت زيارة الرئيس الموريتاني ولد عبد العزيز لطهران في عام ٢٠١٠ بالعديد من الفوائد والمصالح لنواكشوط حيث أعلنت إيران أنها ستقوم باستكمال بناء المستشفى الذي بدأت "إسرائيل" بتشديده في نواكشوط، ووعدت بإرسال أطباء أكثر مما وعدت به "إسرائيل"... وأعلن ولد عبد العزيز أن نواكشوط ستفتح سفارة لها بطهران، كما ستقوم الأخيرة هي الأخرى بالخطوة نفسها، وأجرى ولد عبد العزيز مباحثات مع نظيره الإيراني محمود أحمددي نجاد ومرشد الثورة علي خامنئي. كما وقعت البلدان اتفاقية تعاون ومذكرتي تفاهم لتعزيز التعاون والشراكة بينهما...

وفي سياق متصل جاءت زيارة وزير الخارجية الإيراني لنواكشوط بعد نحو شهر من قطع المغرب علاقاته الدبلوماسية مع طهران بعد أن اتهم بعثتها الدبلوماسية في الرباط بالسعي لنشر المذهب الشيعي بصفوف المواطنين.

وقد عاد الرئيس الموريتاني من أول رحلة خارجية له منذ انتخابه، مزهواً ومصحوباً بثلاث اتفاقيات وصفت بالمهمة وبهبات سخية بعضها لحل مشكلة النقل في العاصمة نواكشوط، مع عود بتمويل مشاريع مهمة بعضها معلن وبعضها غير معلن. وتشمل الاتفاقيات مجالات التنمية والتعاون الجيولوجي والاستثمار في الميدان المصرفي تقدم إيران بموجبها دعماً لعدد من المشاريع التنموية في موريتانيا، من بينها تمويل عدد من السدود وتشديد طريق النعمة باسكنو في أقصى الشرق الموريتاني. ويسمح أحد المشاريع التنموية التي تعهد الإيرانيون بتمويلها برنامجاً عاجلاً لحل مشكلة النقل في نواكشوط. وستقدم إيران في سياق هذا البرنامج ٥٠٠ سيارة أجرة و٢٠٠ (حافلة للنقل الجماعي) ، ويتوقع أن يتم تنفيذ البرنامج قبل منتصف سنة ٢٠١٢. وفي نفس الإطار تحدثت صحيفة "السراج" الموريتانية عن "مجالات تعاون أخرى" لم يتم الكشف عن تفاصيلها يرجح أن من بينها مجالات عسكرية وأمنية. ومما يدل على ذلك أن الرئيس الموريتاني زار بعد ساعات من وصوله إلى طهران معرضاً للصناعات العسكرية الإيرانية.

ولم يسمح لوسائل الإعلام بتغطية تلك الزيارة، كما تنص فقرة في إحدى المذكرات التي تم توقيعها في طهران خلال الزيارة على منح نظام الأفضلية للبضائع والسلع الإيرانية في السوق الموريتانية، وهو أمر يدخل ضمن توجه إيران لإيجاد سوق في غرب إفريقيا يسمح بتشجيع الصناعات الإيرانية الناشئة (عبد الودود، دون تاريخ).

أما فقد تونس أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران منذ عام ١٩٩٠ وقد تجسد تطور ونمو علاقتي البلدين في العديد من المجالات، حيث تم إنشاء لجنة مشتركة دائمة تتعقد كل ستة أشهر برئاسة نائب رئيس الجمهورية الإيرانية، والوزير الأول التونسي أي بمعدل اجتماع سنوي في كل عاصمة. وقد عقدت عدة اجتماعات دورية. ويقام بشكل متزامن مع انعقاد اللجنة الدوري منتدى سنوي يضم عدداً كبيراً من رجال أعمال الدولتين وقد وقعت تونس وطهران أكثر من ثلاثين مذكرة تفاهم بشأن التعاون الاقتصادي والتجاري. ومن أبرزها الاتفاق التجاري الموقع في ١٦ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٧ والذي ينص على خفض الرسوم الجمركية بين البلدين (ولد سالم، ٢٠٠٧).

أما علاقات إيران مع ليبيا فقد كانت ودية قبل سقوط نظام القذافي ولاسيما بعد التدهور الذي مرت به العلاقات الليبية السعودية.

ثالثاً: السياسة الإيرانية تجاه الثورات في المغرب العربي

لقد شهدت منطقة المغرب العربي انطلاق أولى الثورات العربية في تونس والتي أدت إلى انتشارها في بلدان المنطقة العربية وبقر تعلق الموضوع بالسياسة الإيرانية تجاه المغرب العربي لا بد من معرفة اتجاه السياسة الإيرانية تجاه الثورة التونسية والليبية ولا بد من التأكيد أن هناك موقفين لهذه السياسة الأول يخص الحكومة والثاني يخص المعارضة.

١ - السياسة الإيرانية تجاه الثورة التونسية

مع انطلاق الثورة التونسية في نهاية عام ٢٠١٠ تحفظت إيران عليها إلا أن الموقف الإيراني تغير إلى تأييد مطلق مع تغيير النظام، وهروب الرئيس التونسي زين الدين بن علي إلى السعودية في ١٤ كانون الثاني ٢٠١١ وثمن المسؤولين الإيرانيون ثورة الشعب التونسي، مؤكداً على ضرورة احترام إرادته، كما دعوا التونسيين إلى الحذر من التدخلات الأميركية والإسرائيلية، وأبرز معظم المسؤولين قناعتهم بكون الثورة التونسية من نتائج الثورة الإسلامية الإيرانية وآثارها ومباشرة بعد مغادرة الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي بلاده، صرح الناطق الرسمي باسم الخارجية الإيرانية رامين مهنا نبرست قائلاً: "ما يهمنا جميعاً هو تحقق إرادة الشعب التونسي في أحسن الظروف، على اعتبار أن تونس يمكنها أن تؤدي دوراً هاماً في العالم الإسلامي" (يلوح، ٢٠١١، صفحة ٤).

وبعد تأكيد انتصار الثورة، قال الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد إن الشعب التونسي أسقط الديكتاتورية بشعارات إسلامية مطالبة بالعدالة. ودعا الغرب، خاصة أميركا وإسرائيل إلى عدم التدخل في الشؤون التونسية، مؤكداً أن الشعب التونسي يسعى إلى إقامة الأحكام الإسلامية ولن يستسلم مرة أخرى للغرب. وأوصى في الختام التونسيين بالتوكل على الله والإخلاص، وعدم نسيان الأحكام الإلهية والتفريط في المبادئ الإسلامية، لأنها سبب النصر بينما أعلن (٢٢٨) نائباً من أعضاء البرلمان الإيراني دعمهم للثورة التونسية، وأصدروا بياناً دكروا فيه بالتاريخ التونسي العريق في مواجهة الاستبداد والاستعمار، ودعوا باقي الأنظمة العربية إلى الاعتبار (يوسف و مسعد، ٢٠١٢، صفحة ٧٣).

وفي الرابع من شباط ٢٠١١، قال مرشد الثورة الإسلامية الإيرانية سيد علي الخامنئي، في خطبة الجمعة: إنَّ المحرك الأساس للثورة التونسية هو إحساس الناس الشديد بالإهانة، وليس ما يروّجه البعض من الأسباب الاقتصادية أو غيرها، وهي عوامل مؤثّرة بالطبع. وأشار إلى أنّ ما حدث ليس إلاّ بداية لتحقق توقّعات الإمام الخميني التي أعلنها قبل سنوات طويلة (يلوح، ٢٠١١، صفحة ٤).

وكما اشادت المرجعية الإيرانية بالثورة التونسية إذ صدر بيان عن المرجع الديني الكبير آية الله نوري همداني والذي وصف الثورة التونسية بأنها يقظة الشعب التونسي والتي اثارَت الرعب في قلوب الكثير من الحكام الذين لا يهمهم الا مصالحهم واعتبر همداني أنّ الشعب التونسي قد استوحى نضاله من الثورة الإيرانية (وكالة أنباء التقريب، ٢٠١١).
إنّ السياسة الإيرانية ترى في الثورة التونسية أنّها متأثرة بها وأنها ثورة ضد الأنظمة الموالية للغرب والولايات المتحدة بصورة خاصة .

٢- السياسة الإيرانية تجاه الثورة الليبية

مع انطلاق الثورة الليبية ضد نظام معمر لِقذافي في ١٧ شباط ٢٠١١ كانت مواقف الاطراف الإيرانية مؤيدة للثورة إلاّ أنّه عارض التدخل الاجنبي في ليبيا كما ظلّ مؤيداً وداعماً للثورة الليبية مع استمرار انتقاده للخيار العسكري من قبل حلف شمال الاطلسي وأكدت إيران أنّ الدول الغربية لا يتعين عليها أن تستفيد من الحركة الشعبية في ليبيا لتحويل البلاد إلى قاعده عسكرية وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية رامين مهنا نبراست: " إنّ بلاده تدين أي نوع من العنف ضد الشعب الليبي وتأمّل أن يحاول الحكام غير المحبوبين لدى شعوبهم تبنيّ أساليب تمنع بلدانهم من التمزق وشعوبهم من الاقتتال وأشار الى أنّ تلك القضايا لا يتعين أن تقدم مبرراً لتدخل عسكري من قبل دول أخرى. (أبو هلال، ٢٠١١، صفحة ١).

أمّا المرشد الروحي للثورة الإيرانية فقد دعا الشعب الليبي إلى التيقّظ ممّا اسماهم بالأعداء ملمحاً أنّ الدول الغربية تجلس مع القذافي، وتستقبله بينما الإيرانيون لم يستقبلوا القذافي منذ سقوط الشاه عام ١٩٧٩، وأكّد أنّ الدول الغربية تريد سرقة الثورة الليبية، هذا وكانت السلطات الإيرانية قد أكّدت أنّها قدّمت الدعم للثورة الليبية قبل سقوط نظام القذافي، أمّا وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحى فقد بعث برسالة إلى رئيس المجلس الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجليل هيئته بتحرير ليبيا بالكامل واكد صالحى أنّ انتصار الثورة الليبية جاء بعون من الله ومساعي الثوار الليبيين وعبر عن امله ان يكون النظام الديمقراطي الجديد بيد الشعب الليبي والسعي إلى منع التدخلات الاجنبية في شؤون ليبيا الداخلية. (يورو نيوز، ٢٠١١).

أمّا الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد فقد أكّد أنّ الدول الغربية دعمت الزعيم الليبي معمر القذافي عندما كان ذلك يناسبها الا أنّها قدّفته بالقنابل عندما لم يعد يخدم أغراضها من أجل نهب الثروة النفطية الليبية وحذّر نجاد من أنّ الغرب يريد إدارة بلادهم بدلا عنهم وأكد نجاد بأنّ الغرب أصدر قراره بإعدام القذافي وذلك ليتأكدوا بأنّه لن يقول شيئاً (نجاوي، دون تاريخ).

وخلاصة القول أنّ إيران ساندت الثورة الليبية منذ انطلاقتها، وذلك بما يخدم مصالحها في منطقة المغرب العربي وذلك لكي تقيم علاقة مع هذه الدول للتخلص من الضغط الامريكى.

رابعاً: السياسة الإيرانية تجاه الجزائر:

لقد مرت السياسة الإيرانية تجاه الجزائر لاسيما منذ انطلاق الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ بعدة مراحل أبرزها:

١- مرحلة التعاون في العلاقات بعد عام ١٩٧٩:

لقد شهدت السياسة الإيرانية تجاه الجزائر قبيل الثورة الإسلامية وبعدها تطوراً كبيراً من خلال التعاون بين البلدين وكانت للجزائر في عهد الرئيس الراحل هوارى بومدين علاقات وطيدة مع إيران في عهد الشاه؛ فقد رعت الجزائر توقيع الشاه محمد رضا بهلوي، ونائب الرئيس العراقي حينذاك صدام حسين على الاتفاق الشهير بين إيران، والعراق سنة ١٩٧٥ والمشهور باتفاقية الجزائر والتي وضعت حداً للخلاف الحدودي بين البلدين (الزاوي، ٢٠١٢).

ولم يكن مستغرباً بالنسبة للجزائر -التي نجحت في فضّ الخلاف الحدودي الإيراني العراقي- أن ترفض سنة ١٩٧٨ طلب آية الله روح الله الموسوي الخميني الإقامة فيها بعد إبعاده من النجف في العراق فتوجه إلى نوفل لوشاتو بضاحية باريس.

غير أنّ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية سنة ١٩٧٩ لقي ترحيباً من طرف الجزائر ذات الإرث الثوري. وقد زار الرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد إيران سنة ١٩٨١ وبعد قطع العلاقات الدبلوماسية الإيرانية الأميركية سنة ١٩٨٠ كانت الجزائر راعية المصالح الإيرانية في واشنطن كما تمكنت الدبلوماسية الجزائرية في ٢٠ يناير/كانون الثاني من التوصل إلى اتفاق مع إيران أفرجت فيه الأخيرة عن رهائن في السفارة الأميركية بطهران كما لقي وزير الخارجية الجزائري محمد الصديق بن يحيى حقه إثر تحطم طائرته على الحدود التركية العراقية في مايو/أيار ١٩٨٢ خلال وساطته بين إيران، والعراق (ولد سالم، العلاقات الجزائرية الإيرانية متينة في أغلب مراحلها، ٢٠٠٧).

٢- مرحلة التوتر ١٩٩٢ - ١٩٩٩

العلاقات الإيرانية الجزائرية توترت في ما بعد بسبب "مساندة" إيران للجهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة حالياً، وقد اعتبرته الجزائر تدخلا في شؤونها الداخلية، ومما يمكن ذكره في هذا السياق ما أشارت إليه الصحيفة البريطانية "الديلي تلغراف" في تقرير لها، إبان التهجم الإيراني على الجزائر بسبب حل حزب جبهة الإنقاذ، من أنّ طهران وعدت الحزب المحل بمبلغ ٥ ملايين دولار في حال وصوله إلى السلطة، ومن دون أن تكشف أسباب هذا الدعم بالرغم من الاختلاف العقائدي بين الجبهة التي تتخذ من السلفية منهجا، وهو ما تعتبره إيران "وهاوية" معادية لمذهبها الرسمي الاثني عشري الذي تسميه "مذهب آل البيت"... قامت الجزائر بإبعاد ٧ دبلوماسيين إيرانيين من بينهم الملحق العسكري والثقافي ومساعد السفير، في إطار قرار التقليل من التمثيل الدبلوماسي للبلاد المعني، لتأتي خطوة أخرى ضربت العلاقات بين البلدين في مقتل الرئيس الجزائري بوضياف وتمثل في سحب الجزائر لسفيرها عبد القادر حجار وعدد من كبار مساعديه في أوائل ١٩٩٢ بعد قيام إيرانيين بمحاصرة السفارة الجزائرية وبيت السفير بطهران، ثم جاء القرار الحاسم وهو قطع العلاقات بصفة نهائية في شهر اذار من عام ١٩٩٣ إبان حكم ما سمي بالمجلس الأعلى للدولة بقيادة علي كافي، وإن كانت قد شهدت فترته وفترة خليفته اليمين زروال محاولات خاصة من الجانب الإيراني لأجل تصحيح مسيرة العلاقات ووضعها في كف الصلح إلا أنها باءت بالفشل، بسبب إصرار النظام الجزائري على إتهام إيران بدعم المسلحين الإسلاميين مادياً ومعنوياً وسياسياً وإعلامياً... إيران تعتبر الجزائر الحليف المهم والمفضل والاستراتيجي خاصة بعد الانقلاب على ليبيا بسبب اختفاء رجل الدين الشيعي موسى الصدر في ظروف غامضة خلال زيارته لليبيا عام ١٩٧٧، وزاد الطين بلة أن أحمد جنتي وهو أحد "آيات الشيعة" في إيران ورئيس مجلس صيانة الدستور وخطيب جمعة طهران، قد أعلن عن سروره باغتيال الرئيس محمد بوضياف سعى الإيرانيون إلى مصالحة مع الجزائر في عهد الرئيسين السابقين، على كافي واليمين زروال،

بيد أن هذه الجهود ظلّت من دون نتائج، بسبب إصرار الجزائريين على اعتبار طهران داعمة للإرهاب، ولم تثمر مساعي عواصم عربية، أبرزها، دمشق، لكسر الجليد بين البلدين، ووضع العلاقات على طريق المصالحة تعزيزاً للصف الإسلامي (مالك، دون تاريخ).

مع تفوق جناح الرئيس هاشمي رفسنجاني على الجناح المتشدد بزعامة علي أكبر محتشمي أتاحت إعادة تقييم الموقف الإيراني من الأوضاع في المغرب العربي ومراجعة التأييد الواضح الذي كانت تظهره إيران للحركات الأصولية المحلية. وتجسيداُ لذلك، سعى الإيرانيون إلى توسيع العلاقات الدبلوماسية العادية مع الدول المغاربية إلى علاقات أكثر تقدماً بعدما تعرضت علاقاتهم مع دول المشرق العربي إلى أزمات لم تكن تنتهي هنا إلا لتتأجج هناك، وبالتالي تدشين سياسة انفتاح واسع على الحكومات المغاربية، ويشكل فوز الرئيس محمد خاتمي في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٢٢ ايار ١٩٩٧، بداية عهد جديد في السياسة الخارجية الإيرانية، من خلال سعي إيران إلى علاقات مفتوحة مع دول العالم بعيداً عن سياسات التشدد التي انتهجتها أنظمة الحكم الإيرانية السابقة (الزاوي، ٢٠١٢، صفحة ٢١١).

٣- مرحلة إعادة العلاقات الإيرانية – الجزائرية بعد عام ٢٠٠٠

أعيدت العلاقات الدبلوماسية في ايلول ٢٠٠٠، بمناسبة لقاء قمة بين الرئيس خاتمي، والرئيس الجزائري بوتفليقة على هامش قمة اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في قمة الألفية، وشكل هذا اللقاء التاريخي بداية مرحلة جديدة في العلاقات، إذ تركّزت هذه السياسة على محاور ثلاثة مهمة، في الصدارة توافر الإرادة السياسية للسعي لإزالة التوتر في العلاقات مع سائر البلدان، وبناء الثقة الذي يعد الحجر الأساسي لإزالة مثل هذه التوترات، ورفع شعار بناء مجتمع مدني عالمي، تكون السلطة العالمية فيه في إطار صيغة جديدة لا يمكن استبعاد دور أي شعب فيها، وتكون الشعوب المحور الرئيس لتشكيل هذه الصيغة الجديدة، وضمنياً فإن سياسة الانفتاح الإيراني وترميم الجسور مع البلدان العربية، وخاصة الجزائر، تشكل ملمحاً بارزاً وهاماً في سياسة وتوجهات الرئيس الإيراني محمد خاتمي، وبهذا الخصوص (صحيفة الرياض، ٢٠٠٧).

وعلى الرغم من أنّ إيران استقبلت (بفتور) انتخاب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، في نيسان ١٩٩٩، إلا أنّ إيران وبداية ترسيخ نهائي للتقارب بين البلدين ومهد لذلك تصريح الرئيس الجزائري في ١٥ اب ٢٠٠٠، في ختام لقاء في العاصمة الجزائرية مع الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز من أنّ إيران تمارس سياسة انفتاحيه وأنّ الرئيس الإيراني ينتهج " سياسة جديدة" وهي تصريحات إيجابية وغير مسبوقه سبقتها في منتصف عام ١٩٩٩، الزيارة الناجحة لرئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) الجزائري للمشاركة في الاجتماع التأسيسي لاتحاد البرلمانات الإسلامية، في طهران وما تولد عنها من ترطيب الأجواء وكسر الجليد بين البلدين، فور شروع البلدين في تعيين وتبادل السفراء في ٢٠٠١، كان هناك حديث إيجابي للمسؤولين الإيرانيين عن الرغبة الصادقة في طي صفحة القطيعة وفتح صفحة جديدة، على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتجسد الحرص على تكريس الطابع المؤسسي لتعاون البلدين، بشأن العلاقات بين إيران، والدول المغاربية، متمثلاً في اللجنة الاقتصادية المشتركة الجزائرية – الإيرانية والتي عقدت أول اجتماع لها في كانون الثاني ٢٠٠٣، بالعاصمة الجزائرية؛ لتفعيل التعاون في جميع المجالات، خاصة القطاعات الصناعية، والزراعية، والثقافية، والعلمية. وعلمياً تم التوقيع على ٢٠ اتفاقية ومذكرة تفاهم بين البلدين. وبهذا الخصوص يمكن رصد دلالة الزيارة التي قام بها لظهران رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري، ومحادثاته مع الرئيس الإيراني محمد خاتمي، في آب ٢٠٠١، والذي أكد أنّ القطيعة بين البلدين يستعيد منها أعداء الشعبين والبلدين. وتوجت الزيارة بالتوقيع على عدّة اتفاقيات تعاون في قطاع الإسكان، والمؤسسات الصغيرة والمالية، والتجارة، والصيد البحري، في السياق ذاته جاءت زيارة رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني مهدي كروبي للجزائر

في ٢٠٠٣، وسمحت الدورة الأولى للجنة المختلطة الجزائرية الإيرانية للتعاون الاقتصادي والتي أنشئت عام ١٩٨٣، في اجتماعها بالجزائر في كانون الأول ٢٠٠٢، بتحديد ملامح التعاون المتعدد القطاعات الذي يرغب الطرفان في تطويرها من خلال إبرام اتفاق تعاون ثقافي وثلاث مذكرات تفاهم تخص التعليم العالي ، والرياضة ، وتهيئة الإقليم ، والبيئة ، والمساهمة في إعداد الإطار القانوني الثنائي من خلال التوقيع خاصة على مذكرة تفاهم في قطاع التكوين المهني ، وبرنامج تنفيذي في مجال الرياضة. وتعد المشاريع المشتركة والرامية إلى تطوير النشاط الاقتصادي بالمناطق الصناعية للبلدين ، ومشاريع الاستثمار المشترك في قطاع البتروكيماويات من أبرز ملامح التعاون المشترك بين البلدين، ومن الأهمية بيان أنّ الجزائر وإيران يتمتعان بطاقت هائلة ستسمح لهما بإقامة تعاون كفيل بأن يشكل نموذج تعاون جنوب . جنوب كما تطمح إليه الدول النامية. بيد أنّ التطور الأكثر بروزاً وأهمية دشنته الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الجزائري ، عبد العزيز بوتفليقة لإيران في الفترة من ١٧-٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٣ ، والتي توجت بتوقيع ١٨ اتفاقاً للتعاون الثنائي في مجالات الفضاء، والنقل ، والصناعة ، والمالية ، والحماية المتبادلة للاستثمارات . وساهمت هذه الزيارة في تكريس تطبيع العلاقات وارتداد آفاق جديدة للتعاون الثنائي، حيث تلتها تكثيف لقاءات المسؤولين في جميع المجالات وفتح معارض خاصة لمنتجات البلدين ، وتطوير وإنضاج التعاون في المجالات العلمية ، والري ، والسدود ، والاستفادة من التجربة الإيرانية في الصيد البحري ، والخبرة الإيرانية في مجال ترميم المواقع، والآثار التاريخية ، والتعاون الثنائي في الترجمة للأعمال الأدبية والتاريخية الجزائرية من اللغة العربية إلى اللغة الفارسية (مقال من النت، ٢٠٢٥) .

خلال زيارة وزير الطاقة الجزائري لطهران في ٢٠٠٦م صرح الرئيس الإيراني أحمددي نجاد بأنّ إيران مستعدة لوضع خبراتها في مجال الطاقة النووية تحت تصرف الجزائر، هذا التعاون الإيراني الجزائري يؤكد ما وصلت إليه العلاقات بين البلدين إلى مستوى متقدم وهذا ما بات يشعر به المواطن الجزائري في حياته اليومية حيث إنّ السلع الإيرانية باتت تغزو جميع الأسواق من معدات مدنية كالأليات الثقيلة والسيارات ، و سلع منزلية حتى الموسيقى والفن ناهيك عن الغزو الثقافي حيث سُمح للكتب الإيرانية بالانتشار في المكتبات ، ومنها الدينية ، والتاريخية المحرّفة التي تتعمد تزييف وتغيير الحقائق التاريخية لدى الإنسان العربي. من ناحية أخرى التقى وزير الصناعة والتجارة الجزائري محمود خودري في ايلول ٢٠٠٦م برجال أعمال وأعضاء في اللجنة الإيرانية الجزائرية الاقتصادية المشتركة في إيران لتشجيع الاستثمار في الجزائر وتكررت الزيارات في هذا الجانب بشكل مستمر بين البلدين تمخض عنها إنشاء الجزائر صندوق مشترك للاستثمار الذي خصص له غلاف مالي بـ ١٠٠ مليون دولار والذي أنشئ خلال الدورة الأولى للجنة العليا المختلطة الجزائرية-الإيرانية التي عقدت سنة ٢٠١٠ بطهران لمرافقة المستثمرين الإيرانيين في مشاريعهم بالجزائر، وذكر رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة أنه تمّ التوقيع أيضاً على اتفاق تفاهم بين البلدين لتوأمة ميناء (بجاية) الجزائري و(الخميني) الإيراني (نجاد، ٢٠٠٧)، وزادت العلاقات الاقتصادية الإيرانية الجزائرية من خلال: (الخلاقي، ٢٠١٣)

- ١- حجم التبادل التجاري بين البلدين ارتفع من ٢٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٩ إلى الضعف في عام ٢٠١١.
- ٢- وجود أكثر من ٢٠ شركة إيرانية تعمل في الجزائر وتنشط في عدة مجالات البناء ، والصناعات الغذائية ، وتحلية المياه ، وخبراء في شؤون النفط، والغاز .
- ٣- التوقيع على مذكره تفاهم خلال زياره الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد الجزائر في عام ٢٠١١ تضمن انشاء منع للسمنت باستثمار يصل إلى ٢٢٠ مليون دولار كما تضمن تزويد إيران لشركة سوناطراك النفطية بخزانات للنفط وكذلك عربات القطار .

٤- تعاون إيراني جزائري في عدة مشاريع أخرى.

٥- تعاون في مجال الطاقة ، والنفط، والغاز فيما يتعلق بسياسة الأسعار وحجم انتاجها لاسيما أنّ الجزائر وإيران من الدول الرئيسية المصدرة للغاز .

وخلاصة القول ان السياسة الإيرانية تجاه الجزائر تسعى إلى بناء روابط على كافة الأصعدة بما يخدم أهدافها ، ومصالحها المستقبلية في المغرب العربي بصورة عامة والجزائر خاصة .

الاستنتاجات:

من خلال دراستنا للسياسة الإيرانية تجاه المغرب العربي دراسة للنموذج الجزائري تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

- ١- كانت السياسة الإيرانية منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ تجاه المغرب العربي متشددة لاسيما أنّ بعض دول المغرب العربي وقفت إلى جانب العراق في حربه مع إيران .
- ٢- إنّ كثيراً من دول المغرب العربي كانت تخشى من تأثير الثورة الإسلامية الإيرانية على دولها ، ولاسيما من خلال سعيها إلى دعم الاحزاب الإسلامية في بلدانها والذي تعدّه يؤثر على استقرارها السياسي .
- ٣- السياسة الإيرانية كانت ودية نوعاً ما مع ليبيا، وذلك لأنّ ليبيا كانت علاقاتها دائماً متوترة مع الولايات المتحدة الامريكية ودول الخليج العربي فضلاً عن أنّ ليبيا كانت تدعم إيران في حربها مع العراق .
- ٤- السياسة الإيرانية خلال الثمانينات من القرن المنصرم كانت أكثر انفتاحاً مع الجزائر وعلى كافة المستويات السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية.
- ٥- تحسّن في العلاقات المغربية – الإيرانية بعد عام ١٩٩١ وعلى كافة المستويات إلا أنّها عادت للتوتر مع تهديدات إيران للبحرين في عام ٢٠٠٧ والذي عدته المغرب تدخلاً في شؤون دولة خليجية لاسيما أنّ العلاقات المغربية الخليجية تعدّ علاقات استراتيجية.
- ٦- بدأت السياسة الإيرانية بالانفتاح تجاه دول العالم بما فيها دول المغرب العربي مع وصول محمد خاتمي للسلطة وذلك ما لاحظناه من تطور في العلاقات مع جميع دول المغرب العربي .
- ٧- استغلت إيران قطع العلاقات الاسرائيلية الموريتانية لتسعى إلى بناء علاقات معها وعلى كافة المستويات سواء السياسية ، والاقتصادية ، والامنية.
- ٨- أما فيما يتعلق بالسياسة الإيرانية تجاه الجزائر فبعد قطيعة استمرت ما يقارب عقد من الزمن توجت هذه القطيعة بإعادة العلاقات الدبلوماسية الجزائرية - الإيرانية خلال رئاسة محمد خاتمي واستمرت هذه العلاقات في التصاعد وعلى كافة المستويات السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية.

المراجع:

- أحمد يوسف، و نيفين مسعد. (٢٠١٢). *حال الأمة العربية: رياح التغيير (٢٠١٠-٢٠١١)*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
- احمدي نجادي. (دون تاريخ). *احمدي نجادي يقول ان الغرب يشرع في نهب ليبيا* . على الرابط: <http://ara.reuters.com>.
- أنور مالك. (دون تاريخ). *العلاقات الجزائرية الإيرانية بين المدّ والجزر* . www.echoroukonline.com/ara/articles.
- حاتم البطوي. (٧ آذار، ٢٠٠٩). *الرباط تقطع العلاقات مع طهران بعد عدم تلقيها توضيحات عن تصرفاتها غير الودية*. جريدة الشرق الأوسط.
- حسين الزاوي. (٢٠١٢). *المغرب العربي تحديات التاريخ وتقلبات الجغرافية السياسية ، في كتاب العرب وإيران* . الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الاستراتيجية.
- دون مؤلف. (١٧ شباط، ٢٠١٤). *استئناف العلاقات بين المغرب وإيران .. المؤشرات والأسباب*. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية .
- رشيد يلوح. (٢٠١١). *إيران والثورتان التونسية والمصرية*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الاستراتيجية .
- رضا عبد الودود. (دون تاريخ). *وسط صمت عربي.. قطع العلاقات مع "إسرائيل" وتحالف مع ايران* . www.almoslim.net/node/126987
- سيدي أحمد ولد سالم. (٢٠٠٧). *العلاقات الجزائرية الإيرانية متينة في أغلب مراحلها* . على الرابط: www.echoroukonline.com/ara/articles/78688.htm .
- سيدي أحمد ولد سالم. (٢٠٠٧). *تونس وإيران من القطيعة إلى التوافق* ، . www.aljazeera.net/.../69E63061-5A59-4BAF-8A5D-B
- صحيفة الرياض. (٧ آب، ٢٠٠٧). *استئناف العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الإيرانية، بوتفليقة وخاتمي ينهيان القطيعة في نيويورك*. صحيفة الرياض.
- عبد الاله الزكريتي. (دون تاريخ). *المد والجزر في العلاقات المغربية الإيرانية: الأسباب و النتائج* . على الرابط www.aljazeera.net/specialfiles
- عبد العلي حامي الدين. (٢٠١٢). *العلاقات المغربية الإيرانية: من القطيعة إلى الانفتاح* ،في كتاب العرب وإيران. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الاستراتيجية.
- عبد الهادي الخلاقي. (٢٣ أيلول، ٢٠١٣). *إيران في الجزائر تحالف ام مصالح*. صحيفة الشروق القطرية.
- فراس أبو هلال. (٢٠١١). *إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الاستراتيجية.
- مجهول. (دون تاريخ). *ليبيا وإيران جمعهما الخلاف مع الآخرين* . على الرابط www.aljazeera.net/specialfiles
- مقال من النت. (٢٠٢٥). *عين على العلاقات الجزائرية الإيرانية* . <https://www.facebook.com/syracas/posts>

نجد. (١٧ آب، ٢٠٠٧). نجد بيدأ زيارة الجزائر ويبحث مع بوتفليقة الملف النووي الإيراني وتنشيط التبادل التجاري. صحيفة الرياض.

وكالة أنباء التقريب. (٢٢ كانون الثاني، ٢٠١١). اشاده المرجعية الدينية في إيران بالثورة التونسية.

يورو نيوز. (١٣، ٢٠١١). ايران تتواصل مع ليبيا الثورة عشية ذكرى اختفاء الصدر. يورونيوز.